اقرأ للنشر والتوزيع الإلكتروني

ظاهرة الهجرة
غير الشرعية في مجتمعنا العربي

سامح محمد جمال أحمد حافظ

اسم الكتاب: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مجتمعنا العربي.

اسم الكاتب: سامح محمد جمال أحمد حافظ.

نوع النصوص: مقال.

الناشر: اقرأ للنشر والتوزيع الإلكتروني.

مدير الدار: أمنية أحمد.

المنسق: أمنية أحمد.

مصمم الغلاف والموك اب: خلود خالد.

تاريخ الإصدار: 3 ديسمبر 2023

رقم الدار: 01228186149

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل هاجسًا مخيفًا يهدد سلامة الوطن في كل بلدان العالم المصدرة والمستقبلة ودول العبور، وبخاصة في عالمنا العربي - ويصيب العلاقات الدولية بالتصدع، وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المشكلات الخطيرة والهامة التي يواجهها العالم العربي والمجتمع الدولي، وتطورت هذه الظاهرة بتطور العلاقات بين الدول، ونتيجة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على كل من الدول المهاجر منها والدول المهاجر إليها وبشكل خاص في الدول العربية، وهي آثار إقتصادية وسياسية وأمنية وإجتماعية وأدرك المجتمع الدولي بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة خطورة هذه الظاهرة وضرورة مكافحتها، وفي سبيل ذلك قامت عدة جهود في هذا الإطار عالميًا وإقليميًا ودوليًا.

◆ مقدمة:-

تتحدث هذه الدراسة ليس فقط عن تقاطع أو تقارب العوامل المكونة للهجرة الاختيارية أو الاضطرارية والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية، بل وأيضًا عن تداخل عوامل الدفع أو ↩ الطرد ↪ وعوامل الجذب الموجودة فى الطرفين.

لقد أضحت بعض الدول؛ دول هجرة ↩ عبور ↪ وأخرى دول ↩ استقبال ↪، مع تدفقات الهجرة ومعاناة الدول المتقدمة في أوروبا، إلى جانب بعض الدول العربية إن الأحداث المأساوية الأخيرة التي وقعت في المياه ما بين شمال أفريقيا وجنوب أوروبا من بلدان حوض المتوسط والتي جذبت الإنتباه لمعضلة المهاجرين من اللاجئين الباحثين عن لقمة العيش؛ وضحايا الإتجار بالبشر؛ والأطفال المشردين وهم يغرقون بينما يحاولون شق طريقهم الى أوروبا أو عبر خليج عدن في طريقهم الى دول مجلس التعاون الخليجي العربية عبر طرق ووسائط معدة للتهريب بدائية وغير صالحة للنقل البحري تستخدمها شبكات وعصابات تستغل الأوضاع الإقتصادية الصعبة لهؤلاء الأفراد؛ وتخرق أنظمة الحدود وقوانين الهجرة المحلية؛ معبرة في ذلك عن أبشع صورة لانتهاك القوانين الدولية وحقوق الانسان.

علاوة على ذلك، فقد أضحت دول شمال أفريقيا، والتى كانت تعد سابقًا من الدول الطاردة للهجرة غير الشرعية وبلدانا للعبور الآن - بلدان الإستقبال للجوء والإستقرار الدائم للمهاجرين النظامين أو غير النظامين على غرار المملكة العربية السعودية بمنطقة الخليج العربي والأردن ولبنان المستقبلة لأعداد كبيرة من المهاجرين بسبب الحروب والعمالة غير الشرعية الناجمة عن التخلف عن الالتحاق بقوافل الحج والعمرة أو المكوث في الدولة بعد إنتهاء فترة الإقامة الشرعية المسموحة أو التسلل الفردي أو الجماعي من الحدود المجاورة.

لقد أصبحت هذه القضية بتطوراتها المتسارعة وأسبابها المتشابكة مساحة واسعة لاهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الدراسات بعد أن تحولت إلى ظاهرة معقدة تضغط بقوة على الإمكانات الحقيقية لدول المصدر والعبور والإقامة وهذا يتطلب من الجميع حلًا عاجلًا وتعاونًا دوليًا لتقديم مساعدة وحماية فردية من نوع خاص لحقوق المهاجر الإنسانية؛ مقابل البحث عن طرق وآليات جديدة لمعالجة تدفقات الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على تلك الدول من خلال معرفة الأسباب الاقتصادية والإجتماعية وربما السياسية **من هنا تكمن أهمية هذه الدراسة والتى جاءت على النحو التالى.**

◆ أولًا- تعريف الهجرة:-

تعرف ظاهرة الهجرة في علم السكان ↩ الديموغرافيا ↪ بأنها الإنتقال - فرديًا كان أم جماعيًا - من موقع إلى آخر بحثًا عن وضع أفضل اجتماعياً أم إقتصاديًا أم دينيًا أم سياسيًا.

تعرف ظاهرة الهجرة في علم الإجتماع على أنها "تبدل الحالة الإجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الإجتماعية وغيره" ومن ثم أعطى هذا التعريف بعدًا إجتماعيًا للهجرة؛ إذ ركز على ذلك التغيير الإجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أخرى أكثر ثراء.

◆ ثانيًا- أنواع الهجرة:-

- يمكن تصنيف الهجرة حسب عامل إرادة الفرد في الهجرة إلى:

1. هجرة اختيارية: وهي عادة تتم بمبادرة فردية ورغبة الفرد في الإنتقال من وطنه الأم إلى مجتمع جديد بحثًا عن فرص أفضل.
2. هجرة قسرية أو إجبارية: أي التهجير، وهو في الغالب يتم بواسطة قوى خارجية هي التي تفرض إرادة الإنتقال على الأفراد أو الجماعات وتدفعهم إليها وغالبًا ما تستخدم في ذلك وسائل القمع والعنف والترويع وإرهاب الأفراد كي يفرون من أوطانهم، وهذا ما حدث بالنسبة لـ اللاجئين الفلسطينيين وما مارسته القوات الصهيونية التي احتلت

الأراضي الفلسطينية وقمعت أهلها ليتركوها ويرحلوا عنها، أو مثل أي هجرة تحدث بعد إحتلال دولة بفعل ما تحدثه قوى الإحتلال من إرهاب وترويع لقاطني الدولة الأصليين، **وكذلك يمكن تصنيف الهجرة من حيث استمرارها وديمومتها إلى:**

1- هجرة دائمة: يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة الجديدة دون عودة، ومن ثم هو النوع الأكثر خطورة.
2- هجرة مؤقتة: يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة الجديدة بشكل مؤقت لأغراض التحصيل العلمي أو تحسين الأوضاع المعيشية أو ربما لأسباب سياسية ولكنه يعود إلى الوطن الأصلي في النهاية **وثمة تصنيف آخر للهجرة بحسب شرعيتها من عدمه إلى:**

1- هجرة شرعية: أي الهجرة المنظمة التي تتم وفقًا للقانون والقواعد القانونية التي تقرها الدولة المهاجر منها أو إليها ووفقًا للأعراف والقوانين الدولية.
2- هجرة غير شرعية: هي الهجرة غير النظامية أو المنظمة أيضًا التي تتم سريًا ودون علم السلطات المهنية أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية، وتعد تلك الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي باتت منتشرة بكثافة في الآونة الأخيرة وباتت أيضًا تؤرق المجتمع الدولي؛ إذ أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، أو في الدول الأقل تقدمًا كدول بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي دول أمريكا اللاتينية؛ إذ أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة للمهاجرين القادمين من دول مجاورة لها، حتى الظاهرة تطال أفريقيا؛ إذ أن الحدود الموروثة التي أسفر عنها الإستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة ولكنهم يخترقون تلك الحدود وخاصة في بعض الدول كساحل العاج وجنوب إفريقيا ونيجيريا. وتمثل الطريقة التي يهاجر بها المهاجر السري وكذلك وضع صعوبة في تحديد حجم الهجرة غير المنظمة، **وتتباين صنوف المهاجرين على النحو التالي:**

أشخاص يدخلون دون إستقبال بطريقة قانونية، ويمكثون في تلك الدول المهاجر إليها بعد انقضاء مدة الإقامة.
أشخاص يعملون بطريقة غير قانونية خلال الإقامة القانونية المسموح بها.

◆ ثالثًا- أسباب الهجرة غير الشرعية:-

1- إقتصادي: حيث تتسع رقعة الفقر والبطالة في مجتمعات جنوب المتوسط وأفريقيا، وتبدو بعض الدول عاجزة عن تلبية احتياجات وطموحات شريحة من الشباب تخرجت في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، ولم يستوعبها سوق العمل، ويبدو طريقها شبه مسدود في تكوين حياة طبيعية لائقة، لا سيما مع غياب مشروعات حقيقية للتنمية، وتطبيق برامج التكيف الهيكلي، وتعاظم الاحتكارات، ووجود خلل جسيم في توزيع الثروة، أو في تساقط ثمار التنمية على القاعدة الغالبة من السكان.
2- سياسي: حيث الإضطرابات التي تضرب بقسوة الكثير من دول جنوب المتوسط وأفريقيا، جراء الصراع على السلطة من جانب، ومحاولة قطاعات إجتماعية التمرد على الأوضاع الظالمة القائمة من جانب آخر، وكل هذا بسبب عدم إكتمال عملية إنتاج الدولة المدنية الحديثة التي ترتب سبلًا تطوعية لانتقال السلطة، وتضمن التمثيل السياسي لمصالح الفئات والشرائح الإجتماعية كافة، وتصون الحريات العامة في التفكير والتعبير والتدبير وفي المقابل، يدرك المهاجرون أنهم ذاهبون إلى بلدان إنْ وجدوا فيها موطئ قدم ستتغير حياتهم بالكلية.

1. إجتماعي: يرتبط تارة بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة، وتارة أخرى بإنسياب حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عليها، لا سيما أن هناك قصص نجاح فعلية، يتم تداولها على نطاق واسع، سواء بالطرق التقليدية أم عبر مواقع التواصل الاجتماعي وطالما ينجذب الشباب الراغب في الهجرة إلى قصة نجاح واحدة لمهاجر، ويزيحون عمداً قصص فشل لا تحصى، إنتهت بمآسٍ وفواجع.
2. نفسي: لا يمكن إنكار دور هذا العامل حيث يلعب سماسرة الهجرة عليه، حيث يضيق بعض الشباب بطبيعة الحياة في بلدانهم، في ظل إمتلائهم بشعور جارف بأنهم يستحقون أكثر مما هم عليه، وينظرون إلى مستقبل بلدانهم بتشاؤم مفرط، ينسحب على نظرتهم إلى الآتي في حياتهم الخاصة.

◆ رابعًا: الآثار السلبية للهجرة غير المشروعة:-

للهجرة آثار كثيرة وتطال بالنسبة للبلد المصدر للهجرة الفرد وأسرته ومجتمعه المحلي ومجتمعه الكبير، كما تطال البناءات والمؤسسات الاجتماعية.

يتأثر بظاهرة الهجرة الفرد وأسرته بطريقة مباشرة، والأسباب التي تقود الفرد للهجرة كثيرة، ومع أن الضوء يسلط في معظم الأحيان على الظروف الاقتصادية إلا أن هذا ليس هو السبب الرئيسي لنسبة عالية من المهاجرين العرب والأفارقة ينتمي الفرد الذي يتخذ قرار الهجرة الى فئة من أبناء مجتمعه أغلبهم لم يتخذ نفس القرار مما يعني أن الذي يتخذ قرار الهجرة له خصائص تختلف عن التي تميز الفئة الإجتماعية المنتمي لها.

قد يهاجر الفرد الأعزب وقد يهاجر المتزوج وينتمي كل منهما لأسرة، ونادرًا ما يصطحب الأعزب عضوًا من أسرته، بينما يصطحب بعض المتزوجين أعضاء الأسرة الصغيرة، وعمومًا سواء رافقت الأسرة المهاجر أو لم ترافقه فإنها تواجه كمًا هائلًا من المشكلات في البلاد المصدرة للهجرة وأخرى في البلاد المستقبلة لها.

البعض يهاجر بالطرق القانونية بينما يضطر البعض الى أساليب غير قانونية ومع أن بعض المشكلات مشتركة فإن مشكلات المهاجرين غير الشرعيين أكثر تعقيدًا ويتعرض المهاجر العربي والأفريقي الى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية لصعوبات التكيف مع البيئة الجديدة والتعرض للبطالة والعيش في العشوائيات، ومواجهة مظاهر التعصب والتطرف والتمييز العنصري وقد أزدادت هذه الصعوبات بشدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كما تتأثر بظاهرة الهجرة البناءات المجتمعية والمؤسساتية في البلاد المصدرة للهجرة وفي البلاد المستقبلة، **وهي على الترتيب الآتي:**

أولاً- الجرائم الأخلاقية: تعتبر الجرائم الأخلاقية من أبرز الجرائم التي يرتكبها بعض المتسللين والمهاجرين غير الشرعيين، وتتمثل هذه الجرائم في ترويج المسكرات والمخدرات وممارسة الدعارة والمجون **ومن ضمن الجرائم الأخلاقية ما يلي:**

1. ترويج المخدرات: ومن بين الجرائم الشائعة بين مهاجري القرن الأفريقي غير الشرعيين داخل الدول المستقبلة ممارسة ترويج وبيع المخدرات، حيث يقوم البعض ممن أمتهن هذا النوع من الجريمة بترويج بضاعتهم من خلال وسطاء من جنسيات مختلفة وقد أسفرت الحملات الأمنية على العديد من الاحياء وأوكار الدعارة وبيع الخمور وأوكار الحشيش والمخدرات في بلدان مثل الخليج العربى.
2. الخطف: بالرغم من أن هذا النمط من الجريمة يعد من أقل الجرائم التي يمارسها المتخلفون إلا أنها بدأت تظهر في بعض الأحياء الخاصة بهم حيث يقوم بعض المهاجرين بجرائم مثل الإغتصاب والأختطاف وفعل الفاحشة بالقوة ببعض النساء أو القصر من الأطفال (الوطن، العدد 2300) ويعد هذا النمط من الجريمة رغم محدوديته في الوقت الراهن إلا إنه من المؤشرات الهامة في خطورة المهاجرين والمتخلفين عن العودة كما يحصل فى السعوديه على الأمن الوطني خاصة الذين ينتمون لجنسيات افريقية.
3. التزييف والتزوير: من بين الجرائم التي يمارسها المتخلفون جرائم التزوير حيث أن ذلك يساعدهم على البقاء أطول مدة ممكنة، وقد أوضح تقرير أن الحملة الأمنية على المتخلفين في حي المنصور بمكة المكرمة قد أسفرت عن القبض على العديد من المزورين والمزيفين الذين يحترفون تزييف العملات وتزوير الإقامات، علماً بأن هذه الجرائم تكثر لدى جنسيات أسيوية وأفريقية (ج. الوطن، العدد 2300)

ثانيًا- الآثار الاجتماعية: من الآثار الاجتماعية الخطيرة والمتعددة، هي مشكلة الاندماج حيث تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجرين السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفين.

ثالثًا- الآثار الصحية: تتمثل الآثار الصحية المرتبطة بتسلل المهاجرين غير الشرعيين في قيامهم ببعض الممارسات التي تؤدي إلى أضرار صحية في غاية الخطورة لا يقتصر خطرها على أنفسهم، بل تتجاوزهم إلى المجتمع المحيط بهم، وربما يتجاوز ذلك إلى كافة أنحاء المجتمع خاصة أولئك الذين يحملون أمراضًا معدية من بلادهم، ومن ضمن الآثار الصحية "الامراض الجنسيه"

أبرز مثال على ذلك الأمراض الجنسية، حيث تشير التقارير إلى أن بعض النساء اللاتي يمارسن الدعارة قي تلك الأحياء مصابات بأمراضًا جنسية.

رابعًا- الأثار الإقتصادية: لا تقل الآثار الإقتصادية المرتبطة بمشكلة المهاجرين غير الشرعيين أهمية من حيث خطورتها على الأمن الوطني عن بقية الأبعاد **وهذه الأثار كما يلي:**

1. التكلفة المالية الكبيرة للتعامل مع الهجرة غر الشرعية: من خلال تتبع التقارير المنشورة المرتبطة بمشكلة الهجرة غبر الشرعية يتضح أن هذه المشكلة لا يقتصر تأثيرها على النواحي الإجتماعية والأمنية للمجتمع؛ بل يتجاوزها إلى النواحي الإقتصادية أيضًا وتتمثل هذه التكلفة في أن الدولة تتكبد الكثير من المبالغ المالية بدءًا من القبض على المتخلفين ومرورًا بحجزهم وإنتهاء بترحيل الكثير منهم على حسابها لأنهم لا يملكون قيمة التذاكر، كما أنه ولأسباب إنسانية يتم توفير السكن والطعام غالبًا للمحتجزين منهم حتى يتم ترحيلهم، ونظرًا للإجراءات العديدة التي يجب اتخاذها حتى يتم الترحيل مثل التنسيق مع السفارات، وشركات الطيران والسفن، فإن ذلك يكلف الكثير من الأموال التي تصرف في هذا الشأن، أما البعد الأخر فيتمثل في المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمالة النظامية، حيث إن المهاجر غالبًا ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل يطلب منه قد لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به بأقل من ضعفي الأجر وهو ما يوجد مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأولى وفي المقابل لا يدرك المواطن خطورة القيام باستخدامها هؤلاء، فقد يكون منهم المجرم أو المصاب بمرض معدي، ومنهم من يمارس أعمال ليست من تخصصه ودون سابق دراية بها، ولكنه يقنع رب العمل بقدرته على ممارستها، وهذا قد يؤدي إلى مشكلات أمنية وإجتماعية، وتعتبر مخالفة يقوم بها بعض ضعاف النفوس من المواطنين (صحيفة الوطن، 2009م، العدد 3594)
2. التحويلات العالمية للمهاجرين غير الشرعيين: ومن بين الآثار الاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين هو قيامهم بتحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة قيام بعض منهم بأعمال غير مشروعة، والتي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المحلي.

سادساً- الآثار الأمنية: ولقد اتضح من الأحداث الأمنية التي تنشرها الصحف يوميًا بان إرتفاع نسبة المتخلفين أدى إلى تفاقم المشكلة الأمنية، وبالأخص التي لا تجد عملًا وبالتالي تحاول أن تعوض فترة التعطيل من خلال الكسب السريع غير المشروع وارتكاب الجرائم خصوصًا الجرائم الأخلاقية والجنسية (تقرير عن وزارة العدل، جريدة المواطن الإلكترونية، 2013م، http://www.almowalten.net).

◆ خامسًا- الحلول والإقتراحات المستقبلية:-

أن حل مشكلة الهجرة غير الشرعية لا يتم ببساطة كما يتصور البعض؛ بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دولى من كافة الأطراف أخذة بعين الإعتبار وضع خطط أمنية وإستراتيجية وقانونية وإعلامية **ولمعالجة هذه الظاهرة على أن تأخذ الخطة الاعتبارات التالية:**

تقديم المنظمات الدولية الدعم للحكومات فى العالم الثالث والدول الفقيرة والمؤسسات البحثية والخبراء في استخدام الأدوات المتاحة والبيانات اللازمة للتنبؤ باتجاهات الهجرة والقوى المحركة لها، وذلك بغرض توفير دعم قائم على أدلة لوضع أسس صحيحة لمعالجة هذه الظاهرة.

انشاء شبكات لتبادل الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد، وإشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها.

معرفة متطلبات دول المقصد من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.

تعزيز آليات التعاون الفني والأمني والقضائي والتشريعي بين دول المصدر ودول المقصد، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

تعزيز إمكانيات ضبط الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير النظامية على الحدود بين الدول وتبادل المعلومات الاستخبارية.

التعاون المشترك بين الوزارات المعنية في دول المنشأ لتنفيذ مشروع حملات اعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير النظامية بهدف الحد من ظهور.

حالات الهجرة غير النظامية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة ايجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحوّلت إلى مشكلة دولية، وحرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين ومافيا التهريب من جهة، وبين أوروبا والعديد من دول الخليج العربي - كذلك بعض دول شمال افريقيا ايضًا، وحلفائهم من الدول الإفريقية التي يقدم منها المهاجرون، أو يمرون عبر أراضيها، أصبح من الواضح أنها أكبر حجماً من أن تواجهها ترسانة أمنية، إن الأمر يحتاج إلى نوع من التعامل الإيجابي، لحل تلك المشكلة.